

بيان التضامن حرية حمزة حددي ومحمد حدار

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يوقف الاحتجاز التعسفي للاجئين والمهاجرين

نعرب عن تضامننا مع حمزة حددي ومحمد حدار المحتجزين حاليا قبل المحاكمة في كوموتيني باليونان ،
ويواجهان أحكاماً بالسجن لمدة طويلة لأنهم متهمون بصورة غير مشروعة وتعسفياً بتهمة "التخريب

حمزة حددي ومحمد حدار مواطنان مغربيان فروا من بلادهم بحثاً عن الحماية وظروف معيشية أفضل. حمزة
حددي على وجه الخصوص ناشط سياسي معروف كان يأمل في الحصول على حق اللجوء السياسي في
أوروبا. في المغرب ، يواجه الاضطهاد السياسي بسبب أنشطته خلال الربيع العربي وكذلك بسبب ارتباطه
بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان (ا م د ه) لقد سُجن ثلاث مرات ، وكان مع أسرته مستهدفين باستمرار
وتخويفهم من قبل السلطات المغربية. حمزة لاجئ سياسي

مع الإغلاق المتزايد للحدود في أوروبا واستحالة دخول اللاجئين بشكل قانوني إلى أوروبا وطلب اللجوء ، فقد
أجبروا على المغادرة والمخاطرة بحياتهم على متن قارب مؤقت. حمزة ، الذي فر من المغرب مع شقيقه ياسين ،
التقى رضا ومحمد في تركيا. هناك ، أمضوا بضعة أيام فقط قبل محاولة عبور نهر إفروس الذي يمثل الحدود
بين تركيا واليونان.

في يوليو 2019 في اليونان ، وصل الأربعة وتم القبض عليهم من قبل شرطة الحدود اليونانية. ولكن ليس بما
فيه الكفاية. حمزة حددي ومحمد حدار متهمان ويواجهان الآن محاكمة بتهمة "تخريب" شخصين - أحدهما هو
شقيق حمزة ياسين

من الواضح أن الاتهامات ضد حمزة ومحمد لا أساس لها. إنهم لاجئون وليسو مهربين

تم حث رفيقهم رضا على التوقيع على شهادة تستخدم الآن لاتهام حمزة ومحمد على أنهما مهربان. لكن رضا
لا يستطيع التحدث أو قراءة اليونانية وأكد في وقت لاحق أن الوثيقة المكتوبة لا تتطابق مع بيانه

منذ يوليو 2019 ، احتجز حمزة ومحمد رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في اليونان ويواجهان عقوبة السجن
لأكثر من عشر سنوات. بناءً على شهادة موقعة تحت الضغط وبدون مترجم

إننا ندعو لإطلاق سراحهم فوراً

إن قضية حمزة ومحمد ليست للأسف قضية معزولة ، بل هي نموذج لجانب آخر لسياسة أوروبا المتمثلة في
إغلاق الحدود والردع في حين أن مؤيدي الأوروبيين أو ما يسمى "المدافعين عن حقوق الإنسان" مثل كارولا
راكيتي و "ايوفنتا ١٠" قد لاقى الكثير من الاهتمام والدعم بعد أن أصبحوا هدفاً لزيادة التجريم ، لا يكاد يوجد
أي معلومات أو دعم لأولئك الذين ليس لديهم جواز سفر أوروبي ويواجهون نفس الاتهامات. ومع ذلك ، فإن
هؤلاء هم الذين يشكلون غالبية الذين يتم اعتقالهم وسجنهم في إيطاليا واليونان بسبب "التخريب" و "المساعدة
في الهجرة غير الشرعية". ألقى القبض عليهم فور وصولهم ، الكثير منهم يختفون مجهولون ولم يسمع بهم أحد
وبدون أي دعم من الخارج.

أساس هذا هو التشريع اليوناني الذي يعتبر أن أي شخص قد قاد مركبة عبر الحدود اليونانية ، ودخل اليونان دون الوثائق المطلوبة كمهرب.

الاعتقالات والمحاكمات تعسفية. قد يتهم ضباط الشرطة الشخص الذي يحمل الحارث بتوجيه القارب ، أو الشخص الذي تواصل مع خفر السواحل لطلب المساعدة أو مجرد شخص يتحدث الإنجليزية ليكون مهرباً. في اليونان ، تستغرق التجربة المتوسطة حوالي 30 دقيقة فقط ، مما يؤدي إلى عقوبة متوسطة تبلغ 44 عاماً وغرامات تزيد على 370.000 يورو. عادة ما يكون للمشتبه بهم إمكانية محدودة للحصول على المساعدة القانونية ، ويعتمد معظمهم على المدافعين العاميين. يعبر المراقبون عن مخاوفهم من "النقص المفاجئ في المعالجة العميقة" ، حيث يبلغون عن صدور الأحكام على الرغم من عدم وجود أدلة وسوء جودة الترجمة

هذا البيان هو تعبير عن تضامننا مع حمزة حددي ومحمد حدار وكل الذين جُرموا وُحرموا من حقوقهم الأساسية في حرب الاتحاد الأوروبي المعلنه ضد المهريين. ندعو الجميع إلى إدانة التطبيق التعسفي لقوانين مكافحة التهريب ضد الأشخاص المتنقلين. نحن ندين استغلال الوضع الضعيف لطالبي اللجوء من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وتركهم دون وسائل للدفاع عن أنفسهم بشكل صحيح

مع لجنة دعم حمزة حددي ومحمد حدار نطالب بما يلي

- الإفراج الفوري عن حمزة حددي ومحمد حدار
- إسقاط جميع التهم الموجهة إليهم ، وإقرار براءتهم
- قبول طلب اللجوء من حمزة ومنحه حق اللجوء
- تنظيم أوضاع حمزة ومحمد ، وحرية الحركة للجميع

ونطالب كذلك

- الحرية لجميع أولئك الذين يعانون من نفس المصير في السجون اليونانية والإيطالية لأنهم كانوا يبحثون عن حياة أفضل
- تغيير القانون اليوناني والإيطالي لإزالة الأسس القانونية لهذه الاعتقالات والإدانات التعسفية

◆ حضور محاكمة حمزة ومحمد يوم 4 فبراير 2020 في كوموتيني ، اليونان
◆ تبرع للدفاع القانوني <https://www.lepotsolidaire.fr/pot/94duqw1k>